

نشرة

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، السنة 2019

آفاق الاقتصادات العربية

2020

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



عن المؤسسة

تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف مرتفع من قبل ستاندرز آند بورز العالمية وللسنة الثانية عشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمُصدرين من الدول العربية.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، والبضائع الرأسمالية، والسلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار والتصدير في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في تلك المجالات.



المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب. 23568 – الصفاة 13096
دولة الكويت
research@dhaman.org
+965 2495 9555

ستاندرد آند بورز تصنف "ضمان" في 2019
عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



زوروا موقعنا على www.dhaman.org للاطلاع على خدماتنا



المحتويات

5

افتتاحية النشرة

6

أنشطة المؤسسة

11

البيئة الاقتصادية الدولية

12

آفاق الاقتصادات العربية لعام 2020

13

مؤشرات الأداء الداخلي

18

مؤشرات الأداء الخارجي

الاقتصاد العربي.. تحسن النمو في 2020

استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المنطقة عند مستوياتها المنخفضة والتي بلغت 32.3 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018، كمحصلة لتراجعها في بعض الدول جراء استمرار الاحداث الجغرافية - السياسية، وتحسنها بشكل نسبي في البعض الآخر.

ومع تزايد التحديات الخارجية التي تواجه الدول العربية، وأهمها استمرار الحروب التجارية، والقيود الجمركية الجديدة، والوضع مع إيران وتأثيراته على أسواق وأسعار وعائدات النفط وخصوصا على الدول العربية المصدرة للخام، وكذلك احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم ولاسيما على دول المغرب العربي، فضلا عن استمرار التوترات السياسية والأمنية في عدد من دول المنطقة، وارتفاع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وتراجع مستويات الثقة في الأعمال. فقد بات من المهم أن تكثف دول المنطقة جهود التكامل الإقليمي وخصوصا في التجارة والاستثمار، وأن تواصل برامج الإصلاح لتحقيق الانضباط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وأن تسرع في تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي، وتعزيز الانتاجية وتنافسية المنتجات والخدمات، وكذلك دعم رأس المال البشري، وبرامج التطور التقني، بما يسهم في النهاية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز مستوى المرونة والقدرة على مجابهة التحديات

المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

مواكبة لتسجيل الاقتصاد العالمي لأبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة الى عوامل إقليمية أخرى، تراجع معدل نمو الاقتصاد العربي من 2.4% عام 2018 الى 1.9% خلال عام 2019، أي دون المتوسط العالمي للمرة الأولى منذ سنوات وليسجل الناتج المحلي الإجمالي العربي 2697 مليار دولار.

وقد تأثرت الدول العربية بشكل كبير بالتطورات العالمية والتي أدت الي تراجع الطلب العالمي على النفط وخصوصا من الدول الآسيوية التي تعد المستورد الرئيسي له من المنطقة، وذلك جراء تصاعد وتيرة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. حيث تراجعت الأسعار بمعدل 4% الى مستوى 65.5 دولارا للبرميل عام 2019.

وكمحصلة متوقعة لاستمرار الإصلاحات ونمو القطاعات غير النفطية وانخفاض أسعار الفائدة على العملات العربية واستقرار أسعار النفط حول 64 دولارا للبرميل، من المرجح ان يعاود الناتج العربي نموه بوتيرة أسرع نسبيا بمعدل 3.3% في المتوسط ليبلغ 2791 مليار دولار خلال العام 2020.

وعلى نفس المنوال تقريبا تبدو توقعات الأداء في مجالي التجارة السلعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، فعلى صعيد التجارة السلعية رصد صندوق النقد الدولي تراجعا للصادرات العربية بقيمة 33 مليار وبمعدل 2.6% الى 1229 مليار دولار مع توقعات بمعاودة الصعود بمعدل 0.5% الى 1235 مليار دولار في عام 2020.

فيما ترجح المؤشرات الاولية الصادرة عن الاونكتاد في النصف الأول من العام 2019

اطلع على تقرير المدير العام وتوصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق

مجلس إدارة المؤسسة عقد اجتماعه الرابع لعام 2019



من البنوك العربية الأجنبية المشتركة.

وقامت المؤسسة خلال فترة التقرير بدفع تعويض بقيمة 151,013 دولار، عن تحقق مخاطر تجارية في إحدى الدول الأعضاء. هذا وقد أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وفقاً لما يلي: التصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته، والاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق، وتقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة للفترة من 1/5/2019 إلى 31/8/2019، ومذكرة بشأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2020، ومذكرة بشأن تشكيل مجلس الإدارة للدورة المقبلة عن الفترة (2020 – 2023).

هذا وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2020، يوم الاثنين الموافق 9 مارس 2020 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الأحد الموافق 24 نوفمبر 2019 بمقر المؤسسة في دولة الكويت. وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام بشأن أنشطة المؤسسة خلال الفترة من 1/5/2019 إلى 31/8/2019، والذي أشتمل على ثلاثة فصول هي عمليات الضمان، الأنشطة المكتملة والتقرير المالي.

وجاء في التقرير أن المؤسسة تلقت طلبات خلال فترة التقرير بلغ عددها (317) طلباً لضمان الاستثمار وتأمين الائتمان بقيمة إجمالية بلغت 399.55 مليون دولار. منها (236) طلب تأمين ائتمان صادرات بقيمة 331.71 مليون دولار و(80) طلب تأمين ائتمان تجارة داخلية بقيمة 51.84 مليون دولار، تقدم بهذه الطلبات شركات ومؤسسات مالية من (9) دول عربية ودولة أجنبية بالإضافة إلى عدد من المصارف العربية الأجنبية المشتركة.

وقد استفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (10) دول عربية مصدرها و(4) دول أجنبية بالإضافة إلى عدد



خدمات المؤسسة التأمينية

- ضمان الاستثمارات الجديدة والقائمة العربية والأجنبية في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل المصادرة والتأميم والحروب والاضطرابات الأهلية وعدم القدرة على التحويل والإخلال بالعقد.
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية.
- التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية لكافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين أو إفساره أو إفلاسه، وضد المخاطر غير التجارية.
- ضمانات للمصارف العربية ضد مخاطر إصدار خطابات اعتماد وتمويل المستوردين من وإلى الدول العربية.
- ضمان المعدات التي يدخلها المقاولون العرب إلى الدولة التي يجري فيها تنفيذ المشروع أو المعدات التي تشتري في هذه الدولة بنقد أجنبي محول من الخارج.
- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين.
- توفير تغطية تأمينية شاملة لمستحقات شركات التخصيم ضد مخاطر عدم وفاء المدينين بما استحق عليهم والناجمة عن قبول وتمويل فواتير تجارية صادرة عن عملاء شركات التخصيم لفائدة مشتريين بتسهيلات ائتمانية في السوق المحلي أو في السوق العالمي.
- توفير تغطية تأمينية شاملة لعمليات الإيجار عبر الحدود التي تقوم بموجبها شركات الإيجار العربية بتأجير مختلف أنواع الأصول من آلات ومعدات ووسائل نقل لمستأجرين من مختلف بلدان العالم سواء كان الإيجار تشغيلياً أو تمويلياً. ضمان واردات السلع الاستراتيجية ومدخلات الصناعة إلى الدول العربية.

ضمان أبرمت 25 عقداً و30 ملحقا بقيمة 134.8 مليون دولار

تسلمت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام الجاري 143 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات مصدرة ومؤسسات مالية من 9 دول عربية ومن 4 جهات أجنبية بقيمة قدرها 456.2 مليون دولار. كما تم إبرام 25 عقداً و30 ملحقا لتأمين ائتمان صادرات ومؤسسات مالية بقيمة قدرها حوالي 134.8 مليون دولار.

تكثيف الأنشطة التسويقية في الكويت والسعودية وقطر والإمارات ومصر

تم خلال الربع الثاني من العام 2019 الاجتماع بعدد من الشركات والمصارف والمؤسسات المالية والشركاء الاقتصاديين في الكويت وقطر والإمارات ومصر والسعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض وذلك لتسويق مختلف عقود تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار وخطابات الاعتماد المعززة. كما قام وفد من المؤسسة بالاجتماع مع عدد من وسطاء التأمين الدوليين في سوق لويذر بمدينة لندن في المملكة المتحدة خلال شهر نوفمبر 2019 بهدف التعريف بخدمات المؤسسة وتعزيز أوجه التعاون المشترك.

المؤسسة شاركت في فودكس السعودية ومعرض التعبئة والتغليف في القاهرة

شاركت المؤسسة في حضور معرضين دوليين خلال الربع الثالث من العام 2019 . حيث أوفدت أحد كوادرها لزيارة معرض فودكس السعودية 2019 المتخصص في قطاع صناعة الأغذية والمشروبات الذي تم تنظيمه خلال شهر نوفمبر 2019 في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية. حيث تواصلت المؤسسة مع عدد من الشركات العربية المصدرة المشاركة بهدف تعريفها بخدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار.

كما قام وفد من المؤسسة بزيارة المعرض الدولي للتعبئة والتغليف الذي عقد بالعاصمة المصرية القاهرة خلال شهر ديسمبر 2019 حيث تواصلت المؤسسة مع عدد من الشركات العربية المصدرة المشاركة بهدف تعريفها بخدمات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار.

"ضمان الاستثمار" توقع مذكرة تفاهم

مع صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت



وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقوم بموجبها "ضمان" بتقديم خدماتها في مجال تأمين ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق وفق شروط تفضيلية، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والأنشطة التدريبية.

الراغبين في الاستفادة من مزايا البرنامج الى تقديم طلب التأمين للصندوق وإبرام عقد التأمين مع المؤسسة العربية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

من جهته رحب مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عبد الله أحمد الصبيح بتوقيع مذكرة التفاهم، وأكد حرص المؤسسة على تعزيز دورها الذي يستهدف تعزيز الصادرات السلعية للمؤسسات التابعة للدول الأعضاء ومن بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بدور مهم ومنتزاد في الاقتصاد العربي حيث تمثل أكثر من 90% من المنشآت وتساهم مشروعاتها الرسمية بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير والتشغيل.

وشدد الصبيح على أهمية توفير خدمات التأمين للائتمان المقدم لتلك المشروعات ليس فقط لحمايتها من المخاطر التجارية وغير التجارية، ولكن كذلك لتسهيل حصولها على التمويل والتوسع والنفاذ للأسواق الخارجية.

وأضاف الصبيح أن مذكرة التفاهم تتضمن أيضا تعزيز التعاون في عدد من المجالات من بينها إقامة قنوات اتصال مباشرة تهدف إلى التنسيق وتبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية وخصوصا في قطاع التصدير في دولة الكويت، مع تشكيل فريق عمل من الجهتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

وأوضح الصبيح أن المؤسسة سبق ووقعت العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع جهات متعددة في الدول الأعضاء وذلك حرصا منها على تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون، وبما يساعد على توحيد الجهود الرامية لجذب المزيد من الاستثمارات إلى دول المنطقة وتعزيز قدراتها التصديرية.

وقع المذكرة نيابة عن "الصندوق" وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الصندوق خالد ناصر الروضان، فيما وقع المذكرة نيابة عن "المؤسسة" المدير العام، عبد الله أحمد الصبيح، بحضور عدد من المسؤولين في الجهتين وذلك في المقر الدائم للمنظمات العربية.

وبهذه المناسبة قال الروضان إن برنامج تأمين صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي في إطار تنمية وتطوير قدرات تلك المشروعات، موضحا ان الشريحة المستفيدة تشمل المصدرين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمنتجات كويتية المنشأ، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في السوق الدولية بما يتيح البرنامج من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة دون الإصرار على السداد نقدا أو بموجب خطابات اعتماد معززة ودون التخوف من احتمالات عدم السداد، كما يوفر برنامج تأمين الصادرات الحصول على تعويض تصل نسبته إلى 90% من قيمة الخسارة في حال تخلف المستورد الأجنبي عن السداد.

وقسم الروضان المخاطر المغطاة الى مجموعتين من المخاطر، تجارية، وغير تجارية. يمكن الاختيار بينها مجتمعة أو منفصلة، موضحا ان المخاطر التجارية هي المخاطر التي يكون المستورد مصدرها المباشر كإفلاسه وعجزه أو عدم وفائه بما استحق عليه، بينما المخاطر غير التجارية يكون مصدرها عاملاً خارجاً عن إرادة المستورد كمنع سلطات القطر المستورد تحويل قيمة البضاعة المستوردة، أو حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية، أو مصادرة أو تأمين ممتلكات المستورد.

ودعا الروضان أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

"ضمان" توقع مذكرة تفاهم مع "المؤسسة الإسلامية"



العمل، وذلك عبر التنسيق والتعاون في مجالات تطوير وتقديم الخدمات التأمينية وإعادة التأمين، وتحصيل الديون، والأنشطة التسويقية والتدريبية. وبما يساعد على توحيد الجهود الرامية لجذب المزيد من الاستثمارات إلى دول المنطقة وتعزيز قدراتها التصديرية.

من جهته صرح أسامة عبد الرحمن القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية بأن مذكرة التفاهم تمثل خطوة استراتيجية مشتركة لتعزيز العلاقة العميقة بين المؤسستين سعياً لتطوير ودعم أطر التفاهم المشترك في آليات دعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء والعالم وأخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية. بالذکر أيضاً الإعداد المشترك لخطة العمل للثلاث سنوات التالية، والذي من شأنه أن يضيف مزيداً من التكامل في الحلول الائتمانية والتأمينية في مؤسساتنا لخدمة الدول الأعضاء.

وأكد القيسي ضرورة الشراكة لتوحيد الجهود في مجال دعم مشاريع البنية التحتية والشركات الصغيرة والمتوسطة واستحداث حلول ائتمانية مواكبة لاحتياجات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإقليمية والدولية لتعزيز بيئة الأعمال التجارية وتيسير تدفقات التجارة البينية والاستثمار.

المشتركة للمؤسستين وذلك للشركات الاستثمارية والتصديرية الكبرى وللمؤسسات المالية ولهيئات الضمان الوطنية، هذا الى جانب تعزيز التعاون في مجال التدريب المشترك للكوادر، وتطوير نظم المعلومات المستخدمة، وتبادل البحوث والدراسات والمعلومات وخصوصاً التجارية والمالية والقانونية عن المستثمرين والبنوك والشركات المصدرة والمستوردة.

وفي هذا السياق أكد مدير عام (ضمان) عبد الله أحمد الصبيح أهمية توقيع مذكرة التفاهم، لدورها المتوقع في تعزيز التعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبما يسهم في تحقيق المزيد من التوسع في تقديم الخدمات التأمينية للشركات العربية والأجنبية المستثمرة أو الراغبة في الاستثمار في الدول العربية وكذلك الشركات المصدرة أو الراغبة في التصدير من الدول العربية الى مختلف دول العالم، وكذلك المؤسسات التمويلية وغيرها العاملة في المجالات ذات الصلة.

وشدد الصبيح على أن التعاون بين المؤسستين سيعزز قدراتهما على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ خطط العمل ومجابهة التحديات المشتركة ومنها ارتفاع مستوى المخاطر السياسية والتجارية والمستجدات التي تشهدها صناعة التأمين في العالم على صعيد الخدمات وآليات

بحضور الدكتور/ بندر بن محمد حمزة حجار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والسيد/ احمد بن محمد الغنام، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) وقعت (ضمان) مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)، وذلك بهدف تعزيز التعاون في مجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية والسياسية وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والتنسيق في مجال الأنشطة التسويقية والتدريبية.

وقعت المذكرة نيابة عن (ضمان) المدير العام، عبد الله أحمد الصبيح، فيما وقع المذكرة نيابة عن المؤسسة الإسلامية، الرئيس التنفيذي أسامة عبد الرحمن القيسي، بحضور مسؤولي الجهتين.

وبموجب مذكرة التفاهم سيتم وضع خطة عمل لمدة ثلاث سنوات (2020-2023) ترمي إلى تحقيق أهداف المذكرة ومتابعة إنجازها دورياً. وتشمل المذكرة العديد من محاور التعاون من بينها: تنسيق الجهود للمشاركة في اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية وزيادة حصتها من القائم منها مع هيئات الضمان الوطنية في الدول الأعضاء، إضافة الى تكثيف التعاون المشترك في مجال إعادة التأمين الاختياري، وتحصيل الديون المتعلقة بالعمليات المؤمنة، فضلاً عن تبادل الخبرات فيما يتعلق باكتتاب المخاطر التجارية وغير التجارية، ونسب أقساط التأمين والأساليب والمعايير المتبعة في تحديدها، وتطوير عقود التأمين المعمول بها.

كما تنص المذكرة على التسويق المشترك المباشر للمنتجات التأمينية من خلال تنظيم ندوات وزيارات ميدانية داخل الأسواق

آفاق الاقتصادات العربية 2020

البيئة الاقتصادية الدولية

تعاود تجارة السلع والخدمات ارتفاعها بمعدل 3.2%، مع نمو التجارة السلعية بمعدل 2.5% لتصل إلى 19.3 تريليون دولار بالتزامن مع التحسن المتوقع لمعدل نمو صادرات الدول المتقدمة من 0.6 إلى 2.6%، والدول النامية والاقتصادات الصاعدة من 1.5 إلى 3.9%.

ومع التراجع المتوقع للتجارة خلال العام 2019 فمن المرجح أن تشهد دول العالم تراجعاً إجمالياً في ميزان حساباتها الجارية، وينخفض الفائض البالغ 364 مليار دولار عام 2018 إلى 290.5 مليار دولار عام 2019 مع ترجيحات باستمرار التراجع إلى 117.4 مليار دولار وذلك رغم توقعات التحسن في تجارة السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد كشف تقرير اتجاهات الاستثمار الصادر عن الاونكتاد في أكتوبر 2019 عن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بمعدل 24% خلال النصف الأول من العام الجاري 2019 إلى 640 مليار دولار مقارنة مع النصف الأول من العام 2018، إلا أن مستوى التدفقات تراجع بمعدل 23% في حال تمت مقارنته بمستوى التدفقات في النصف الثاني من العام 2018.

ويعود السبب الرئيسي لهذا النمو إلى التدفقات العكسية الاستثنائية الضخمة التي شهدتها الولايات المتحدة، عبر قيام عدد كبير من شركاتها بإعادة توظيف استثماراتها للاستفادة من الإصلاحات الضريبية التي بدأت منذ عام 2017.

ومع استبعاد التأثيرات الاستثنائية يمكن أن يتراجع النمو إلى 4% فقط. وتظل التوقعات الخاصة بالعام بأكمله متماسية مع التوقعات السابقة بنمو يتراوح ما بين 5 و10% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العام 2019.

الاستقرار المتوقع للنمو في الدول المتقدمة عند 1.7% خلال العام 2020.

وعلى صعيد التجارة العالمية يتوقع الصندوق تراجع معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات من 3.6% عام 2018 إلى 1.1% عام 2019، وتراجع معدل نمو التجارة السلعية من 3.7% إلى 0.9% خلال نفس الفترة وهو الأضعف منذ 2012، لتبلغ الصادرات السلعية العالمية نحو 18.9 تريليون دولار عام 2019 مقارنة بما يزيد عن 19.1 تريليون في العام

توقعات بنمو

الاقتصاد العالمي

بمعدل 3.4% خلال

العام 2020

مدفوعاً بالتحسن المتوقع

في الدول النامية

والأسواق الصاعدة

السابق.

ويرجع الصندوق توقعات الهبوط لأسباب منها: هبوط أسعار النفط، وارتفاع التعريفات الجمركية، وطول أمد فترات عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية، وهو ما أدى إلى الإضرار بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية التي يتم تداولها بكثافة، وصناعة السيارات التي تشهد انكماشاً جراء المعايير الجديدة لانبعاثات السيارات.

أما خلال العام 2020، فمن المتوقع أن

يشهد الاقتصاد العالمي تراجعاً نسبياً مع الهبوط المتوقع لمعدلات النمو من 3.6% عام 2018 إلى 3% عام 2019، لتسجل أبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية، ويأتي الانخفاض المتوقع كمحصلة لتوقعات تراجع النمو في الدول المتقدمة من 2.3% عام 2018 إلى 1.7% خلال 2019 وتراجع معدل النمو في الدول النامية والأسواق الصاعدة، من 4.5% عام 2018 إلى 3.9% عام 2019، حسب تقرير صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019.

ويرجع هذا النمو الضعيف إلى تزايد الحواجز التجارية، وتصادم اليقين المحيط بالتجارة، وتوتر الأوضاع السياسية-الجغرافية، وعوامل متفرقة تتسبب في ضغوط اقتصادية كلية على العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وعوامل هيكلية، مثل نمو الإنتاجية المنخفض وشيخوخة التركيبة الديمغرافية في الاقتصادات المتقدمة. ومن أهم سمات النمو البطيء في 2019 ذلك الهبوط الحاد على نطاق جغرافي واسع في الصناعات التحويلية والتجارة العالمية.

وبحلول عام 2020 يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تحسناً نسبياً في النمو إلى 3.4% مدفوعاً بالتحسن المتوقع للنمو في الدول النامية والأسواق الصاعدة إلى 4.6% بقيادة الهند والصين. حيث يتوقع استمرار نموها القوي في حدود 6%، وبفضل حالات التعافي أو فترات الركود الأخف وطأة في الأسواق الصاعدة الواقعة تحت الضغوط، مثل تركيا والأرجنتين وإيران، والباقي مدفوع بحالات التعافي في بلدان تباطأ فيها النمو بدرجة ملحوظة في 2018 مقارنة بعام 2019، مثل البرازيل والمكسيك والهند وروسيا والسعودية. وذلك في مقابل

آفاق الاقتصادات العربية لعام 2020



يرجح صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر في أكتوبر 2019، بلوغ متوسط أسعار النفط 65.5 دولارا للبرميل عام 2019 وان يتراجع معدل نمو الاقتصاد العربي من 2.4% الى 1.9% خلال نفس العام ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي 2697 مليار دولار مقارنة مع 2671 مليار دولار عام 2018.

ويعود التراجع المتوقع في النمو إلى انكماش الاقتصاد الليبي بمعدل 19% متأثرا بتراجع إنتاج وتصدير النفط جراء الوضع السياسي والأمني، إضافة إلى هبوط معدل نمو الاقتصاد السعودي بالدرجة الأولى و8 اقتصادات أخرى معظمها دول مصدرة للنفط ودول أخرى تشهد استمرارا للأحداث الجيوسياسية.

وقد تأثرت دول المنطقة بشكل كبير بالتطورات العالمية والتي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وخصوصا من الدول الآسيوية التي تعد المستورد الرئيسي له من المنطقة وذلك جراء تصاعد وتيرة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى عوامل أخرى.

ومع توقعات الهدوء النسبي لبعض الملفات الجيوسياسية في المنطقة واستقرار أسعار النفط حول 64 دولارا للبرميل مع احتمالات نمو انتاجه في العام 2020 من المرجح ان ترتفع معدلات النمو في المنطقة ليبلغ متوسطها 3.3% وليرتفع معها الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2791 مليار دولار مع الحفاظ على حصته من الناتج العالمي عند 3.1% ولكن مع تراجع حصته من ناتج الدول النامية إلى 7.5%.

وسيظل تأثير المنطقة واضحا بالعديد من المتغيرات العالمية وأهمها استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من الدول ولاسيما الصين، والوضع مع إيران وتأثيراته على أسواق وأسعار وعائدات النفط وخصوصا على الدول الخليجية، وكذلك احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم ولاسيما على دول المغرب العربي، فضلا عن استمرار التوترات السياسية والأمنية في عدد من دول المنطقة وبدرجات متفاوتة.

وعلى صعيد تجارة السلع والخدمات في الدول العربية خلال العام 2019 فقد ارتفعت بمقدار 15 مليار دولار وبمعدل 0.6% فقط كمحصلة لتراجع الصادرات بقيمة 33 مليار وبمعدل 2.6% إلى 1229 مليار دولار في مقابل ارتفاع الواردات بقيمة 48 مليار دولار وبمعدل 4.4% إلى 1138 مليار دولار. ومن المتوقع ان يتواصل النمو خلال العام 2020 مع ارتفاع طفيف مرجح للصادرات بمعدل 0.5% إلى 1235 مليار دولار، وكذلك للواردات ولكن بمعدل أكبر يبلغ 3.6% إلى 1179 مليار دولار لتنمو التجارة العربية من السلع والخدمات بمعدل 2% إلى 2414 مليار دولار.

وفيما يتعلق بتوقعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فمن المرجح استنادا للمؤشرات الصادرة عن الاونكتاد في النصف الأول من العام 2019 أن تستقر التدفقات الواردة إلى المنطقة عند مستوياتها المنخفضة والتي بلغت 32.3 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 جراء استمرار الاحداث الجيوسياسية في عدد كبير من دول المنطقة، وذلك رغم ان السعودية نجحت في استعادة وتيرة النمو بمعدل 10% في التدفقات الواردة إليها في النصف الأول من العام 2019 لتبلغ 2.3 مليار دولار.

المنطقة تأثرت
بالتطورات العالمية
وتراجع الطلب
العالمي على النفط
وخصوصا من الدول
الآسيوية التي تعد
المستورد الرئيسي
له من المنطقة

3.3% معدل نمو
متوقع للناتج العربي
ليبلغ 2791 مليار
دولار خلال العام
2020، ولكن مع
تراجع حصته من
ناتج الدول النامية
إلى 7.5%

نمو الناتج العربي

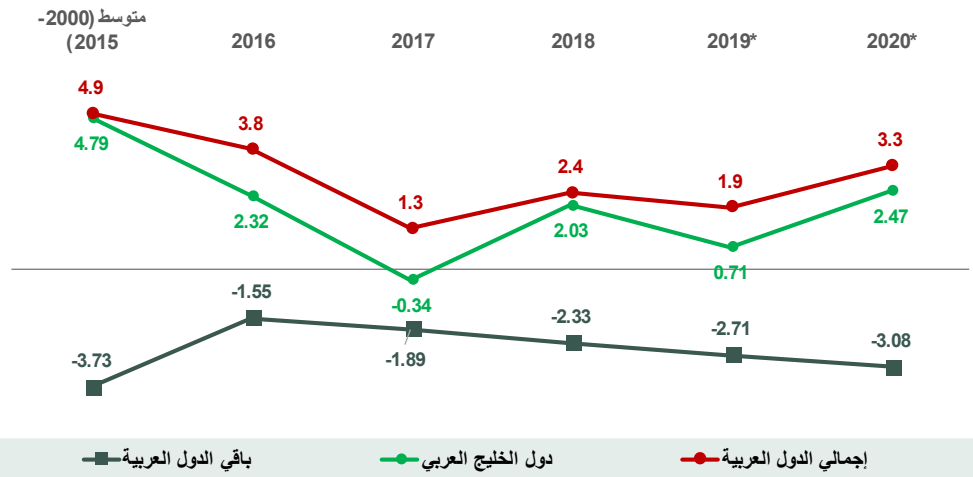
الناتج المحلي الإجمالي العربي واصل ارتفاعه خلال العام 2019 ولكن مع تراجع معدل النمو

الى 1.9% دون المتوسط العالمي

واصل الناتج المحلي الإجمالي العربي ارتفاعه خلال العام 2019 ولكن مع تراجع معدل النمو (متوسط 20 دولة) الى 1.9% مقارنة مع 2.4% عام 2018 كما جاء اقل من المتوسط العالمي البالغ 3% لنفس العام لأول مرة منذ سنوات . واقل أيضا من متوسط الدول النامية البالغ 3.9% ولكن يظل أعلى من متوسط النمو في الدول المتقدمة البالغ 1.7%.

وقد جاء هذا النمو الضعيف كمحصلة لتحسن معدلات النمو في 10 دول عربية أهمها مصر والعراق وقطر والجزائر واليمن وموريتانيا بمعدلات وصلت الى 6.6% في مقابل انكماش الناتج في 3 دول عربية أهمها ليبيا بمعدل 19.1% والسودان بمعدل 2.6% وفلسطين بمعدل 1.6%، وذلك بالتزامن مع تراجع النمو في 7 دول أخرى أهمها السعودية والامارات والكويت والمغرب.

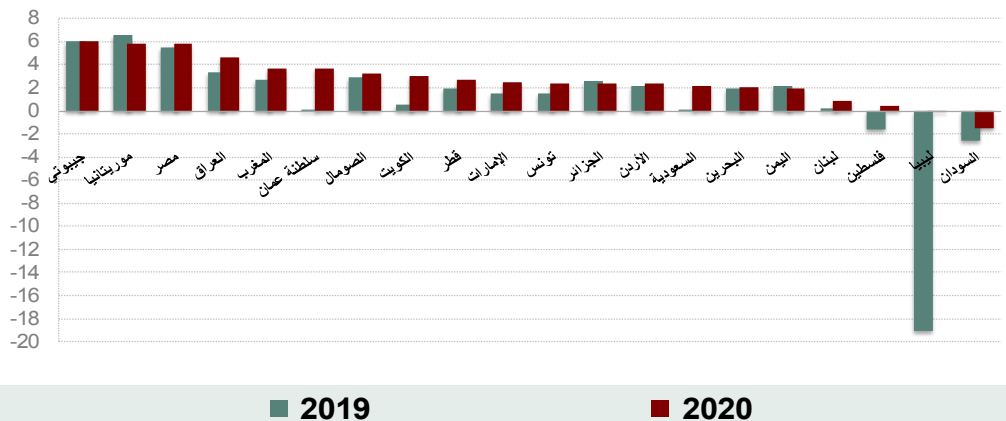
معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية وحسب المجموعات %



تحسن معدلات النمو في 10 دول عربية مقابل انكماشه في 3 دول وتراجعته في 7 دول أخرى خلال العام 2019

ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يتسارع معدل النمو للناتج العربي الى 3.3% عام 2020 مع تحقيق جميع الدول العربية، فيما عدا السودان المتوقع ان يشهد انكماشاً في ناتجه بمعدل 1.5%، لنمو ايجابي وذلك انعكاساً لنمو التجارة العالمية السلعية، وخصوصاً بالنسبة للسعودية والامارات والكويت والعراق مع تواصل النمو القوي في مصر وموريتانيا وجيبوتي.

معدل النمو الاقتصادي في جميع الدول العربية %



توقعات بتحقيق جميع الدول العربية نمواً إيجابياً خلال العام 2020 فيما عدا السودان

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

البلدان العربية المصدرة للنفط

المخاطر وتراجع
الإنتاجية وراء إضعاف
توقعات النمو
على المدى المتوسط
في الدول
المصدرة للنفط

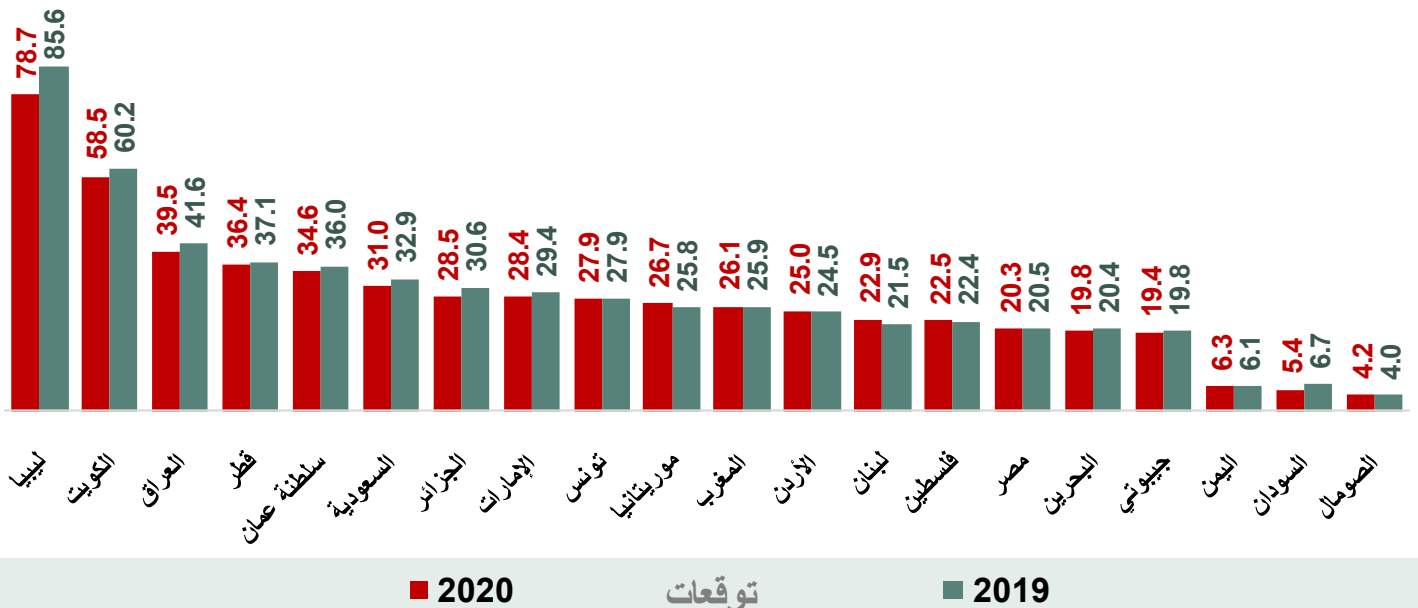
لا يزال النمو ضعيفا على المدى القريب في البلدان العربية المصدرة للنفط، في ظل أسعار النفط المتقلبة، والنمو العالمي المحفوف بالمخاطر، إلى جانب تصاعد مواطن الضعف في المالية العامة وتزايد التوترات الجغرافية-السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تراجع الإنتاجية وراء إضعاف توقعات النمو على المدى المتوسط، حيث يتوقع حدوث نمو ضعيف أو انكماش للناتج خلال العام 2019 متأثرا بتوقعات الانكماش في ليبيا وتراجع النمو في غالبية الدول التسعة الأخرى المصدرة للنفط ولاسيما السعودية والكويت. مع ترجيحات بنمو ايجابي في العام 2020 إذا ما توقف الانكماش في ليبيا وتحسن النمو في دول الخليج الرئيسية.

البلدان العربية المستوردة للنفط

توقع تحسن النمو
في البلدان المستوردة
للنفط بقيادة مصر
مع استمراره
عند مستوى جيد

من المتوقع أن يتراجع النمو في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة ولكن مع استمراره عند مستوى جيد يصل إلى 3.6% عام 2019 بفضل النمو القوي المتوقع في مصر بالدرجة الأولى بفضل حجم ناتجها ثم موريتانيا وجيبوتي، مع توقعات باستمرار هذا الزخم خلال عام 2020 وحدث ارتفاع طفيف في معدل نمو دول المجموعة إلى 3.7% بقيادة نفس الدول الثلاثة مع تحسن معدلات النمو في 5 دول أخرى. ونتيجة لذلك ستواصل حصة الدول المستوردة للنفط من الناتج العربي زيادتها التدريجية لتتجاوز حاجز الـ 24% بحلول عام 2020 حتى مع استبعاد ناتج سوريا التي لا يتوافر عنها إحصاءات.

الإيرادات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

الناتج العربي:

تواصل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2019 إلى 2697 مليار دولار (20 دولة) بزيادة 26 مليار دولار تعود بشكل رئيسي لارتفاع الناتج في مصر. وانعكاسا لتلك التغيرات استقرت حصة الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 86.6 تريليون دولار عند 3.1% عام 2019، ولكن مع تراجع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة والنامية والبالغ 34.9 تريليون دولار من 7.9% إلى 7.7% خلال نفس الفترة. وتواصل خلال العام 2019 تفاقم ظاهرة تركيز الناتج في 6 دول هي: السعودية والإمارات ومصر والعراق وقطر والجزائر بقيمة إجمالية 2076.4 مليار دولار وبحصة تبلغ 77% من الإجمالي العربي.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%) حسب توقعات عام 2020

الدولة	متوسط					توقعات *
	2015-2000	2016	2017	2018	2019	
جيبوتي	4.3	6.9	5.1	5.5	6.0	6.0
موريتانيا	4.5	1.8	3.1	3.6	6.6	5.9
مصر	4.3	4.3	4.1	5.3	5.5	5.9
العراق	11.0	15.2	-2.5	-0.6	3.4	4.7
المغرب	4.5	1.1	4.2	3.0	2.7	3.7
سلطنة عمان	3.7	4.9	0.3	1.8	0.0	3.7
الصومال	...	2.9	1.4	2.8	2.9	3.2
الكويت	4.4	2.9	-3.5	1.2	0.6	3.1
قطر	10.7	2.1	1.6	1.5	2.0	2.8
الإمارات	4.9	3.0	0.5	1.7	1.6	2.5
تونس	3.5	1.3	1.8	2.5	1.5	2.4
الجزائر	3.7	3.2	1.3	1.4	2.6	2.4
الأردن	4.9	2.0	2.1	1.9	2.2	2.4
السعودية	4.1	1.7	-0.7	2.4	0.2	2.2
البحرين	4.9	3.5	3.8	1.8	2.0	2.1
اليمن	1.0	-9.4	-5.1	0.8	2.1	2.0
لبنان	...	1.6	0.6	0.2	0.2	0.9
فلسطين	3.4	4.7	3.1	0.9	-1.6	0.5
ليبيا	-6.4	-7.4	64.0	17.9	-19.1	0.0
السودان	3.0	2.9	1.7	-2.2	-2.6	-1.5
المتوسط العربي	4.9	3.8	1.3	2.4	1.9	3.3
العالم	3.9	3.4	3.8	3.6	3.0	3.4
مجموعة الدول المتقدمة	1.9	1.7	2.5	2.3	1.7	1.7
مجموعة الدول الناشئة والنامية	5.9	4.6	4.8	4.5	3.9	4.6

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية بالمليار دولار حسب توقعات عام 2020

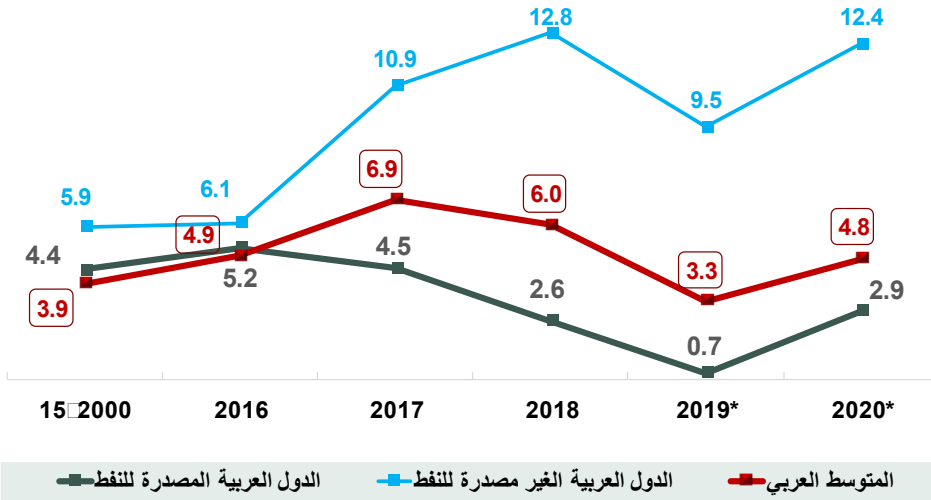
الدولة	متوسط					توقعات *
	2015-2000	2016	2017	2018	2019	
السعودية	450.0	644.9	688.6	786.5	779.3	783.3
الإمارات	249.1	357.0	377.7	414.2	405.8	414.0
مصر	178.8	332.5	236.5	249.6	302.3	353.0
العراق	109.6	175.2	195.5	224.2	224.5	232.7
قطر	97.2	151.7	166.9	191.4	191.8	195.2
الجزائر	133.9	160.0	167.4	173.8	172.8	178.6
الكويت	104.0	109.4	119.5	141.6	137.6	139.6
المغرب	77.4	103.3	109.7	118.5	119.0	124.5
سلطنة عمان	47.2	65.5	70.6	79.3	76.6	78.7
لبنان	...	51.2	53.4	56.4	58.6	60.5
الأردن	20.9	39.3	40.8	42.3	44.2	46.4
تونس	36.9	41.8	39.8	39.9	38.7	39.6
البحرين	21.2	32.3	35.4	37.7	38.2	39.3
ليبيا	45.1	18.5	30.6	41.0	33.0	34.1
السودان	...	55.6	45.9	34.3	30.9	33.7
اليمن	24.1	28.1	24.6	27.6	29.9	23.0
فلسطين	7.4	13.4	14.5	14.6	14.4	14.6
موريتانيا	3.4	4.7	4.9	5.2	5.7	5.9
الصومال	4.0	4.2	4.5	4.7	5.0	5.2
جيبوتي	1.4	2.6	2.8	2.9	3.2	3.4
إجمالي الدول العربية	1675.8	2377.8	2415.1	2671.1	2696.8	2790.8
العالم	56952	75824	80262	84930	86599	90520
الدول العربية / العالم (%)	2.9	3.1	3.0	3.1	3.1	3.1
مجموعة الدول المتقدمة	38987	46476	48465	51243	51744	53455
مجموعة الدول الناشئة والنامية	17965	29348	31797	33687	34855	37065
الدول العربية / الدول الناشئة والنامية (%)	9.3	8.1	7.6	7.9	7.7	7.5

متوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال العام 2020 بمعدل 3.3% إلى 2791 مليار دولار

ويرجح الصندوق ارتفاع الناتج العربي بقيمة 94 مليار دولار إلى 2791 مليار دولار عام 2020 مع النمو المتوقع للناتج في جميع الدول العربية عدا اليمن وخصوصا مصر التي ساهمت بأكثر من نصف هذا التحسن مع استمرار القفزة التي شهدتها ناتجها بقيمة 50.7 مليار ليبلغ 353 مليار دولار.

اتجاهات الأسعار (معدل التضخم):

الإيرادات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



التضخم في الدول العربية يتراجع

إلى 3.3% عام 2019 مع توقعات

بمعاودة الارتفاع إلى 4.8% عام 2020

معدل التضخم (متوسط سنوي %)
حسب توقعات عام 2020

الدولة	متوسط					توقعات *
	2015-2000	2016	2017	2018	2019	
السودان	16.3	17.8	32.4	63.3	50.4	62.1
اليمن	12.0	21.3	30.4	27.6	14.7	35.5
ليبيا	5.3	25.9	28.5	9.3	4.2	8.9
مصر	4.7	13.8	29.5	14.4	11.4	8.4
تونس	3.7	3.6	5.3	7.3	6.6	5.4
الجزائر	3.8	6.4	5.6	4.3	2.0	4.1
موريتانيا	5.5	1.5	2.3	3.1	3.0	3.4
البحرين	1.7	2.8	1.4	2.1	1.4	2.8
لبنان	2.5	-0.8	4.5	6.1	3.1	2.6
الأردن	3.6	-0.8	3.3	4.5	2.0	2.5
قطر	4.2	2.7	0.4	0.2	-0.4	2.2
السعودية	2.1	2.0	-0.9	2.5	-1.1	2.2
الكويت	3.2	3.5	1.5	0.6	1.5	2.2
جيبوتي	...	2.7	0.6	0.1	2.2	2.0
سلطنة عمان	2.4	1.1	1.6	0.9	0.8	1.8
الإمارات	4.1	1.6	2.0	3.1	-1.5	1.2
المغرب	1.6	1.6	0.8	1.9	0.6	1.1
العراق	12.8	0.5	0.1	0.4	-0.3	1.0
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.4	-0.2	0.2	-0.2	0.5	0.9
المتوسط العربي	3.9	4.9	6.9	6.0	3.3	4.8
العالم	4.1	2.8	3.2	3.6	3.4	3.6
مجموعة الدول المتقدمة	1.8	0.8	1.7	2.0	1.5	1.8
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6.4	4.3	4.3	4.8	4.7	4.8

شهدت اتجاهات الاسعار في الدول العربية عودة للنمو البطيء حيث انخفض معدل النمو المتوسط المرجح لمعدل التضخم في دول المنطقة من 6% عام 2018 الى 3.3% عام 2019 ويعد من أقل المعدلات التي شهدتها المنطقة في المتوسط منذ بداية الالفية الثالثة.

ويمكن تفسير هذا النمو كنتيجة مباشرة لتراجع موجات ارتفاع الاسعار التي سبق وشهدتها غالبية دول المنطقة نتيجة برامج الإصلاح والتي تضمنت رفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات، وتراجع اسعار صرف العملات المحلية في عدة دول، وهو ما انعكس على المستويات العامة لأسعار غالبية السلع والخدمات المحلية والمستوردة.

وبلغ التضخم في الدول العربية ولأول مرة مستويات أقل من المتوسط العالمي البالغ 3.4% الا ان معدلات التضخم السائدة في الدول المتقدمة والبالغة 1.5% مازالت ضعيفة، كما تقل بنسبة كبيرة عن متوسط معدل التضخم السائد في الدول الناشئة والنامية والبالغ 4.7%.

ويعود هذا الانخفاض الكبير لمتوسط معدل التضخم في المنطقة بشكل رئيسي الى تراجع معدلات التضخم في 17 دولة أهمها اليمن والتي تراجع فيها بمقدار 12.9%، والسودان 12.9%، وليبيا 5.1%، والامارات 4.6%، في مقابل ارتفاع طفيف لمعدلات التضخم في 3 دول عربية هي فلسطين والكويت وجيبوتي.

ومن المرجح ان تعاود معدلات التضخم ارتفاعها في عام 2020 لتبلغ 4.8% كمتوسط للدول العربية وذلك كمحصلة للارتفاع المتوقع لمعدلات التضخم في 16 دولة عربية أبرزها اليمن ليبلغ 35.5%، والسودان الى 62.1%، في مقابل تراجع مصر. في 4 دول هي جيبوتي ولبنان وتونس.

الموازنة العامة:

فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)
حسب توقعات عام 2020

الدولة	متوسط					توقعات *
	2015-2000	2016	2017	2018	2019	
قطر	10.1	-5.4	-2.9	5.3	7.0	6.9
الكويت	27.0	0.3	6.3	8.7	6.7	3.8
موريتانيا	-16.9	-0.5	0.0	3.3	0.0	0.4
جيبوتي	-2.7	-8.3	-4.5	-2.9	-1.5	-1.7
الإمارات	6.6	-2.0	-1.4	1.2	-1.6	-2.8
تونس	-3.2	-6.2	-5.9	-4.6	-3.7	-2.8
الأردن	-6.5	-3.7	-3.7	-4.8	-3.4	-3.2
المغرب	-4.1	-4.5	-3.5	-3.7	-3.7	-3.3
العراق	-3.9	-13.9	-1.6	7.9	-2.4	-3.5
السعودية	5.8	-17.2	-9.2	-5.9	-6.1	-6.6
مصر	-8.2	-12.0	-10.6	-9.5	-7.6	-7.1
اليمن	-3.5	-9.3	-5.3	-6.3	-6.9	-7.2
فلسطين	-20.8	-8.0	-8.1	-7.3	-7.5	-7.9
البحرين	-2.0	-17.6	-14.2	-11.9	-8.0	-8.1
سلطنة عمان	6.5	-21.3	-14.0	-7.9	-6.7	-8.4
الجزائر	1.7	-13.4	-8.6	-7.5	-13.2	-9.9
السودان	-2.2	-4.4	-6.5	-7.7	-5.4	-11.1
لبنان	...	-8.9	-8.6	-11.0	-9.8	-11.5
ليبيا	-2.5	-113.3	-43.0	-23.6	-28.9	-32.3

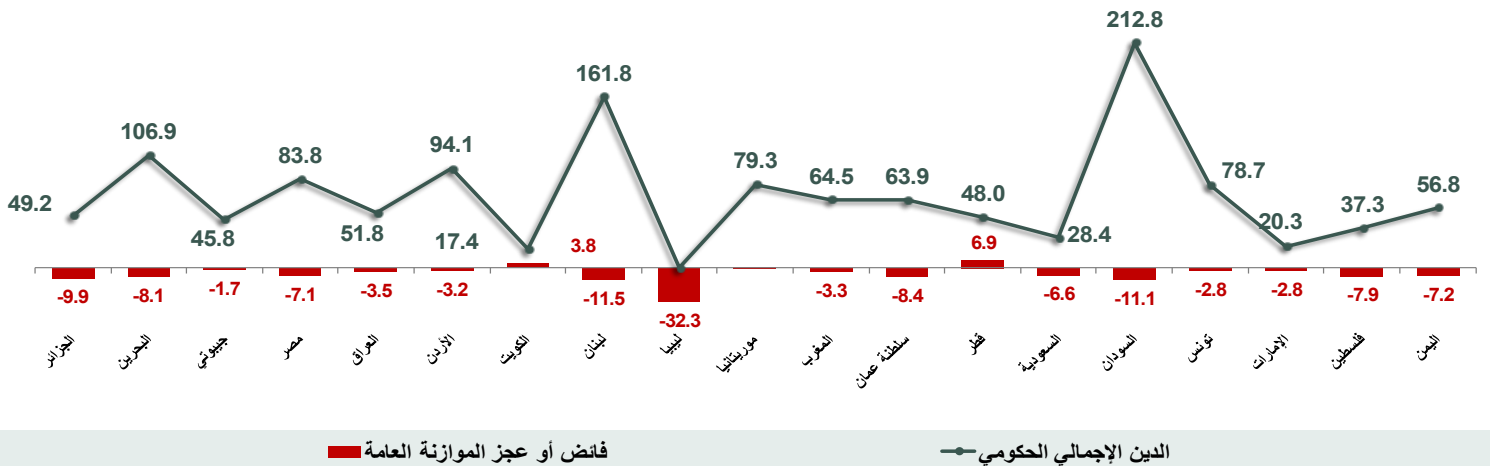
رغم تحسن اسعار النفط وعائداته الا ان موازنات جميع الدول العربية واصلت معاناتها وعجزها المالي عام 2019 مع ارتفاع دول العجز من 15 الى 17 دولة، كما شهدت موازنات 10 دول عربية ارتفاعا في العجز او تحولا من الفائض الى عجز او انخفاض للفائض.

وجاءت ليبيا والجزائر ولبنان في مقدمة الدول التي شهدت اعلى معدلات لعجز الموازنة لعام 2019 بلغت 28.9 و 13.2 و 9.8% على التوالي فيما تراوحت نسب العجز في بقية الدول ما بين 1.5% بالنسبة لجيبوتي و 8% بالنسبة للبحرين. وفي المقابل حققت قطر فائضا بنسبة 7%، ثم الكويت بنسبة 6.7%، ثم موريتانيا تعادلا ما بين النفقات والايادات.

ويتوقع الصندوق ان يؤدي التراجع الطفيف لأسعار النفط خلال عام 2020 إضافة الى مواصلة برامج الإصلاح المالي التي تتم تحت اشرافه في العديد من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الى تراجع اداء الموازنات الحكومية في 12 دولة عربية أبرزها السودان وليبيا والكويت ولبنان ولكن مع استقرار عدد دول العجز عند 17 دولة.

توقع استقرار دول العجز المالي في المنطقة عند 17 دولة خلال عامي 2019 و 2020 مع التراجع الطفيف لأسعار النفط ورغم مواصلة برامج الإصلاح

الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

الحساب الجاري:

الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج (%)
حسب توقعات عام 2020

توقعات *						متوسط	الدولة
2020	2019	2018	2017	2016	2015-2000		
7.1	9.0	9.1	7.3	3.7	10.2	الإمارات	
6.8	8.2	14.4	8.0	-4.6	31.5	الكويت	
4.1	6.0	8.7	3.8	-5.5	20.2	قطر	
1.5	4.4	9.2	1.5	-3.7	14.8	السعودية	
1.3	-4.0	-1.8	-0.2	-3.2	-0.5	اليمن	
0.6	-0.3	15.1	-3.6	-1.0	...	جيبوتي	
-2.8	-3.1	-2.4	-6.1	-6.0	-0.3	مصر	
-3.7	-3.5	6.9	1.8	-8.3	0.0	العراق	
-3.8	-4.5	-5.4	-3.4	-4.0	-3.4	المغرب	
-4.4	-4.3	-5.9	-4.5	-4.6	5.7	البحرين	
-6.2	-7.0	-7.0	-10.6	-9.4	-6.6	الأردن	
-7.7	-8.0	-8.3	-9.0	-9.4	...	الصومال	
-8.0	-7.2	-5.5	-15.6	-19.1	7.4	سلطنة عمان	
-9.4	-10.4	-11.1	-10.2	-9.3	-5.6	تونس	
-11.6	-0.3	2.2	7.9	-24.7	12.4	ليبيا	
-11.9	-12.6	-9.6	-13.2	-16.5	9.7	الجزائر	
-12.4	-10.8	-11.3	-10.8	-14.5	-18.2	فلسطين	
-12.5	-7.4	-13.6	-10.0	-7.6	...	السودان	
-20.1	-13.7	-18.4	-14.4	-15.1	-14.6	موريتانيا	
-26.3	-26.4	-25.6	-25.9	-23.1	...	لبنان	

بشكل عام شهدت الدول العربية تراجعاً في أداء حساباتها الجارية لعام 2019 وبالتحديد في 12 دولة عربية منها دولة واحدة هي الكويت حققت فائضاً في حسابها الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل شهدت 8 دول تحسناً في الأداء وذلك بتراجع عجز حساباتها.

وقد ارتفع عدد الدول التي تحقق عجزاً من 13 دولة عام 2018 إلى 16 دولة عام 2019 وقد تراوحت نسب العجز خلال العام 2019 ما بين 0.3% في جيبوتي، و26.4% في لبنان.

كما ان عدد الدول التي تحقق عجزاً في حسابها الجاري يفوق نسبة الـ 10% من ناتجها المحلي استقر عند 5 دول خلال عام 2019 وهي لبنان وموريتانيا والجزائر وفلسطين وتونس.

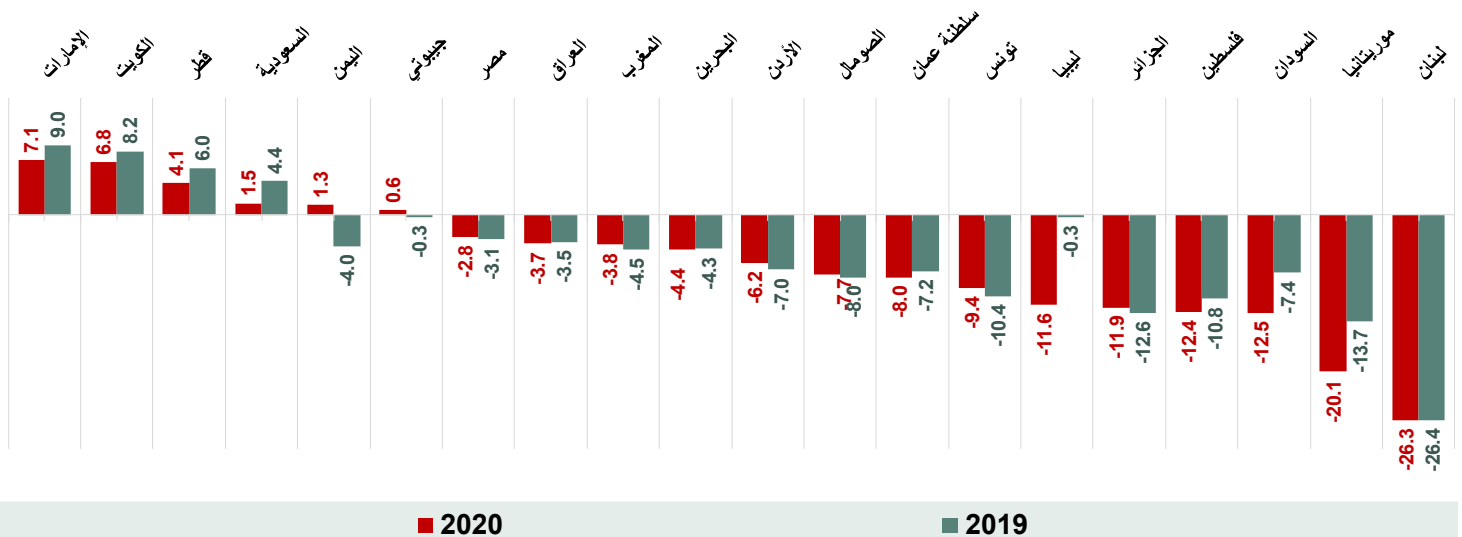
وخلال العام 2020 من المتوقع ان ينخفض عدد الدول التي تحقق عجزاً في حساباتها الجارية إلى 14 دولة مع ارتفاع عدد الدول التي تحقق عجزاً يتجاوز نسبته 10% من الناتج إلى 6 دول وذلك بانضمام ليبيا إلى قائمة العام 2019.

تراجع في أداء الحسابات الجارية للدول العربية

عام 2019 مع توقعات بانخفاض عدد الدول

التي تحقق عجزاً من 16 إلى 14 دولة عام 2020

عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

المديونية الخارجية:

الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج (%)
حسب توقعات عام 2020

الدولة	متوسط					توقعات *
	2015-2020	2016	2017	2018	2019	
السودان	82.1	123.3	155.4	206.9	203.7	211.9
لبنان	...	182.0	189.4	191.1	195.7	207.0
البحرين	113.3	183.6	181.2	187.4	192.9	193.9
سلطنة عمان	39.1	67.8	91.0	94.0	105.6	112.4
قطر	63.8	127.2	99.6	101.6	107.6	102.7
تونس	55.6	72.9	84.2	97.2	92.7	97.5
موريتانيا	...	89.1	86.8	83.1	78.0	77.7
الأردن	89.2	66.3	69.6	69.1	72.3	73.0
الإمارات	42.5	70.8	73.5	69.7	72.6	72.8
جيبوتي	...	62.9	70.5	71.4	70.5	68.4
الكويت	29.8	38.9	45.0	41.2	45.5	48.2
العراق	149.9	37.1	35.6	30.6	32.2	32.7
السعودية	13.4	24.6	27.7	28.1	30.4	32.3
المغرب	29.2	34.7	33.2	31.7	32.5	31.9
مصر	22.8	18.3	41.3	37.4	32.3	31.5
اليمن	29.3	22.4	28.2	21.5	18.9	24.9
فلسطين	14.2	12.3	10.4	11.0	10.7	10.7
الجزائر	14.4	2.4	2.6	2.3	2.2	3.0

شهد أداء الدول العربية في مجال المديونية الخارجية تراجعاً مع تفاقم المشكلة وارتفاع مؤشرات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط على الصعيد العربي خلال العام 2019 مقارنة بالعام السابق.

وخلال العام 2019 ارتفعت نسبة الدين من الناتج في 10 دول عربية أبرزها سلطنة عمان بمعدل 11.7%، ثم قطر بمعدل 6%، ثم البحرين 5.5%، في مقابل تراجعها في 10 دول أخرى أبرزها مصر وموريتانيا بمعدل 5.1%، ثم تونس بمعدل 4.6%.

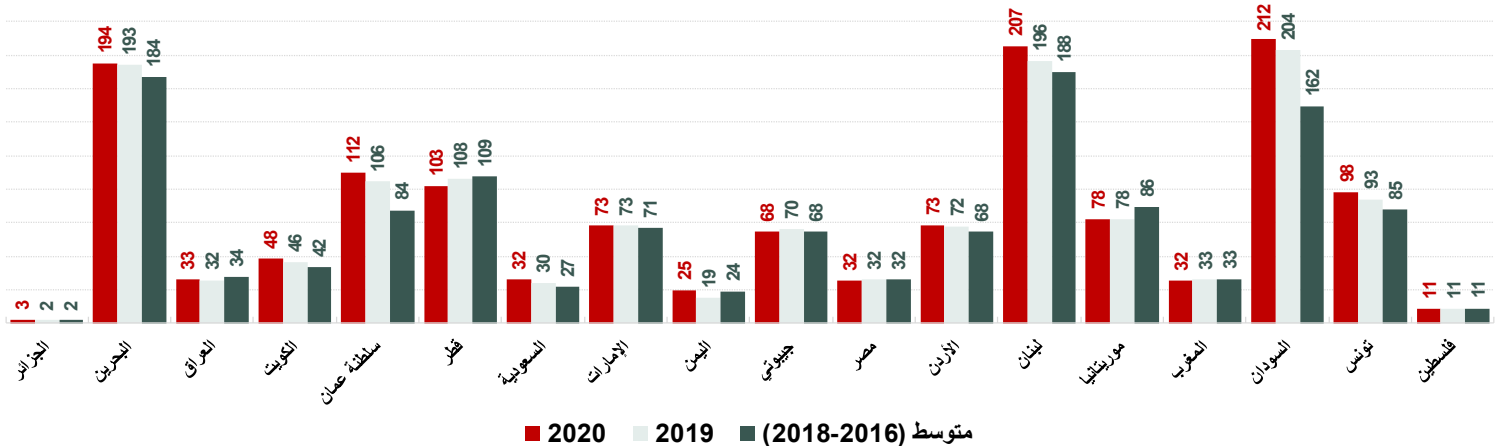
أما عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي فقد استقر عند 8 دول مقارنة مع العام الماضي. كما انخفض عدد الدول التي يقل فيها الدين الخارجي عن قيمة الناتج من 14 دولة إلى 13 دولة في العام 2019.

ورغم هذا الاستقرار العام إلا أن تفاصيل الأداء القطري تشير إلى أن 8 دول عربية شهدت تحسناً في مؤشر الدين كنسبة من الناتج، فيما شهدت 12 دولة عربية ارتفاعاً في هذا المؤشر.

وخلال العام 2020 فمن المرجح أن يتواصل ارتفاع نسبة الدين الخارجي من الناتج العربي في المتوسط، ويستقر عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول، وأن ينخفض عدد الدول التي تشهد

خلال 2020 من المرجح ارتفاع نسبة الدين الخارجي للناتج العربي في المتوسط واستقرار عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج عند 8 دول

الدين الخارجي كنسبة من الناتج (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

الاحتياطيات الدولية:

الاحتياطيات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار و توقعات العام 2020

توقعات *						متوسط	الدولة
2020	2019	2018	2017	2016	2015- 2000		
468.1	489.8	494.1	493.8	533.6	344.0	السعودية	
120.7	113.4	99.5	95.4	85.4	39.3	الإمارات	
73.2	73.4	78.4	70.8	64.3	66.6	ليبيا	
58.9	61.0	64.7	49.4	45.5	42.1	العراق	
45.1	47.5	30.5	14.9	31.7	16.4	قطر	
41.4	43.9	43.5	30.7	17.1	21.2	مصر	
40.3	39.0	37.3	33.5	31.2	18.0	الكويت	
38.0	56.6	78.6	96.1	112.9	107.0	الجزائر	
30.2	31.7	36.5	40.6	40.2	19.7	لبنان	
25.9	25.0	24.4	26.2	25.1	17.9	المغرب	
17.5	16.4	14.6	15.6	15.5	9.0	الأردن	
16.4	16.4	17.4	16.1	20.3	9.3	سلطنة عمان	
6.0	5.7	5.2	5.6	5.9	6.3	تونس	
2.4	2.3	2.2	2.6	2.4	3.4	البحرين	
1.7	1.0	0.4	0.6	0.8	4.8	اليمن	
1.2	1.1	0.9	0.8	0.8	0.3	موريتانيا	
0.5	0.6	0.9	0.7	0.7	1.3	السودان	
0.4	0.4	0.4	0.6	0.4	...	جيبوتي	

عاودت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية تراجعها ولكن دون أن تكسر حاجز التريليون دولار حيث بلغت 1025.3 مليار دولار خلال العام 2019، وذلك كمحصلة لتحسن احتياطيات 10 دول وتراجعها في 7 دول واستقرارها في دولة واحدة هي جيبوتي.

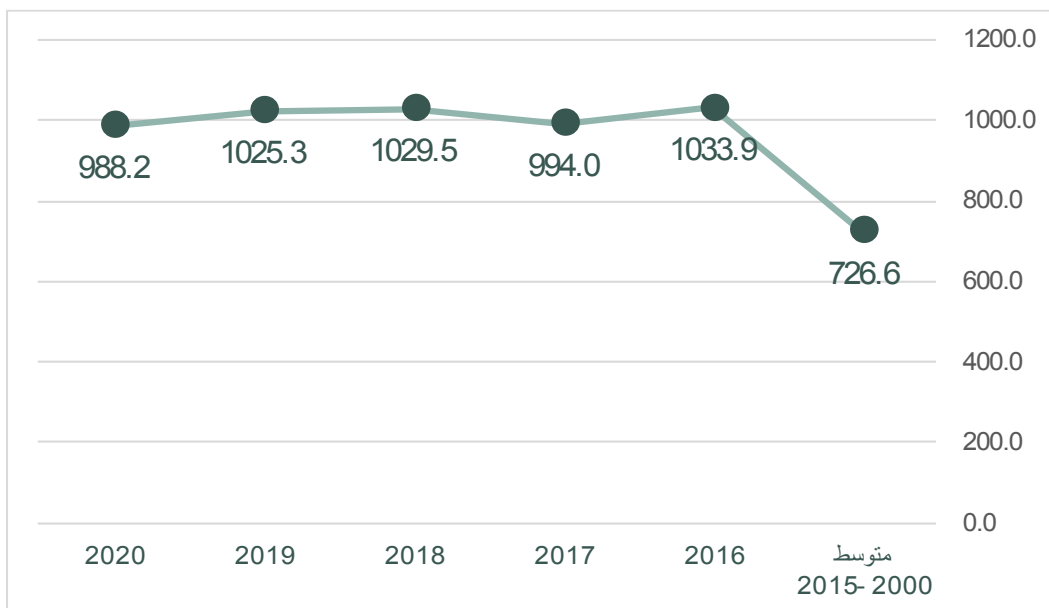
وتظل السعودية صاحبة أكبر احتياطيات دولية بحصة تبلغ 47.7% من الإجمالي العربي تليها الإمارات ثم ليبيا والعراق والجزائر وقطر ومصر.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض دول المنطقة ومنها السعودية والجزائر توكل مهمة إدارة فوائدها المالية إلى البنك المركزي ولذا قد يتم إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن احتياطياتها الدولية وهو ما يفسر ارتفاعها الكبير نسبياً مقارنة ببقية الدول الأخرى وخصوصاً دول مثل الإمارات وقطر والسعودية التي لا تدرج أموال صناديقها السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية.

ويتوقع الصندوق أن تواصل الاحتياطيات الدولية في دول المنطقة تراجعها دون مستوى التريليون دولار عام 2020، ليصل إجمالها إلى 988.2 مليار دولار مع توقعات بارتفاعها في 8 دول وهبوطها في 8 دول واستقرارها في دولتين.

الاحتياطيات الدولية في الدول العربية عاودت تراجعها خلال العام 2019 مع توقعات بكسر حاجز التريليون دولار هبوطاً في 2020

الاحتياطيات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار وتوقعات العام 2020



تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات:

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر) في الدول العربية
وتوقعات العام 2020

الدولة	متوسط - 2000 2015					توقعات *	
	2016	2017	2018	2019	2020	2020	2019
السعودية	23.0	31.7	28.2	27.2	26.4	24.1	24.1
لبنان	8.8	14.9	14.6	12.9	10.9	10.1	10.1
الأردن	6.5	8.1	8.2	7.4	8.1	8.3	8.1
الجزائر	27.0	22.5	19.2	15.7	11.6	7.9	7.9
قطر	4.9	6.1	2.7	5.5	8.4	7.8	8.4
العراق	8.0	7.8	7.3	8.1	7.7	7.2	7.7
الكويت	6.3	6.6	6.4	6.9	7.0	6.9	7.0
مصر	5.8	3.0	5.0	6.6	6.1	5.5	6.1
سلطنة عمان	4.7	7.0	5.5	5.8	5.3	5.0	5.3
المغرب	7.1	6.1	5.7	5.2	5.1	5.0	5.1
الإمارات	2.6	3.2	3.7	3.7	4.0	4.1	4.0
موريتانيا	1.5	3.5	3.1	3.3	3.4	3.9	3.4
تونس	3.4	3.0	2.6	2.5	2.8	2.9	2.8
اليمن	7.5	1.2	0.8	0.5	1.4	2.0	1.4
البحرين	2.4	1.2	1.2	1.0	1.0	1.1	1.0
جيبوتي	...	1.1	1.6	1.1	1.0	0.9	1.0
السودان	2.1	0.9	1.1	1.3	0.9	0.8	0.9

يعبر مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات عن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في التعاملات الدولية.

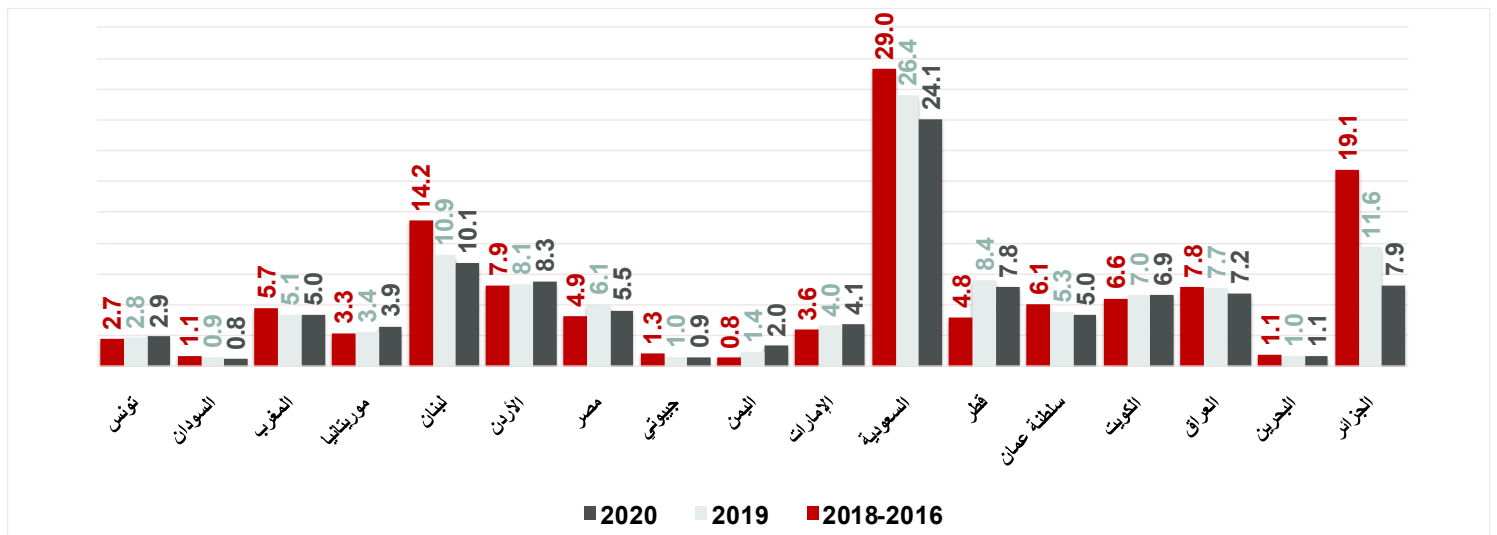
ووفق هذا المؤشر استقر عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردة الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

وقد شهد المؤشر تحسنا في 8 دول عربية وتراجعا في 9 دول خلال العام 2019.

وخلال العام 2020 من المتوقع ان يستقر عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردة الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول، مع توقع تحسن المؤشر في 6 دول وتراجعها في 11 دولة.

استقرار عدد الدول العربية التي تقع ضمن الحدود الآمنة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردة الدولة لمدة 5 أشهر عند 10 دول خلال عامي 2019 و2020

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)



المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2019)

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب نسخة يرجى الاتصال
بإدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول

د. رياض بن جليلي

منى قمحية

أحمد الضبع

أنيس الوسلاتي

أيمن غازي

مدير إدارة البحوث والمخاطر القطرية

رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول

رئيس وحدة البحوث والنشر

خبير تحليل إحصائي للبيانات والنمذجة

سكرتير

+965-24959529

aymang@dhaman.org

www.dhaman.org



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



سندكم الأمثل لضمان استثماراتكم في مختلف الدول
العربية وتأمين صادراتكم إلى جميع أنحاء العالم

www.dhaman.org